

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين الموقعين فى القاهرة

بتاريخى ٢٠٠٣/٢/٢٠ و ٢٠٠٣/٤/١٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفنلندا

بشأن منحة فنلندية لمصر بمبلغ تسعمائة وخمسين ألف يورو

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وحيدة)

· ووفق على الخطابين المتبادلين الموقعين فى القاهرة بتاريخى ٢٠٠٣/٢/٢٠ و ٢٠٠٣/٤/١٣ .

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفنلندا بشأن منحة فنلندية لمصر بمبلغ تسعمائة

وخمسين ألف يورو ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ٨ يونية سنة ٢٠٠٣ م) .

حسنى مبارك

سفارة فنلندا

القاهرة

القاهرة فى ٢٠/٢/٢٠٠٣

صاحبة السعادة / فايذا أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

تحية طيبة وبعد ...

إشارة إلى الاتفاقية الخاصة بأحكام وإجراءات التعاون من أجل التنمية المبرمة

بين حكومتينا فى ٢٢/٢/١٩٧٩

أتشرف بإحاطتكم علماً بأن حكومة فنلندا سوف تتيح لحكومة جمهورية مصر العربية

منحة إضافية بمبلغ ٩٥٠٠٠٠ يورو (تسعمائة وخمسون ألف يورو) ، وتستخدم هذه المنحة

فى تمويل تكاليف مرحلة التوسع لمشروع تخفيض التلوث الصناعى فى مصر .

إذا لاقى الترتيبات السابقة قبولا لدى حكومة جمهورية مصر العربية فإنه ليشرفنى

أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقاً بين حكومتينا .

حرر هذا الخطاب من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولهما نفس الحجية وفى حالة

الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وأنتهز هذه الفرصة لتقديم عظيم احترامى .

المخلص

السفير / هانو مانتيفارا

٢٠٠٣/٤/١٣

السيد السفير / هانو مانتيفارا

سفير فنلندا - القاهرة

تحية طيبة وبعد ،

فأتشرف بالإفادة بأننى تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٠٠٣/٢/٢٠ والذي نصه كما يلى :
« إشارة إلى الاتفاقية الخاصة بأحكام وإجراءات التعاون من أجل التنمية المبرمة

بين حكومتينا فى ١٩٧٩/٢/٢٢

أتشرف بإحاطتكم علماً بأن حكومة فنلندا سوف تتيح لحكومة جمهورية مصر العربية
منحة إضافية بمبلغ ٩٥٠٠٠٠ يورو (تسعمائة وخمسون ألف يورو) ، وتستخدم هذه المنحة
فى تمويل تكاليف مرحلة التوسع لمشروع تخفيض التلوث الصناعى فى مصر .

إذا لاقى الترتيبات السابقة قبولا لدى حكومة جمهورية مصر العربية فإنه ليشرفنى
أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقاً بين حكومتينا .

حرر هذا الخطاب من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولهما نفس الحجية وفى حالة
الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى » .

وفى هذا الصدد أود أن أؤكد أن النص المشار إليه عاليه مقبول لدى حكومة
جمهورية مصر العربية ، ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ عند إتمام الإجراءات القانونية
لجمهورية مصر العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

فايزة أبو النجا